REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES
ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIALE

الأزمات الدبلوماسية المغربية: قراءة في أهم تحولات السياسة الخارجية للمغرب

MOROCCAN DIPLOMATIC CRISES: A READING OF MOROCCO'S FOREIGN POLICY

Doi : 10.5281/zenodo.8050593

كريمة بلش

باحثة بسلك الدكتوراه، الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

مختبر القانون العام والعلوم السياسية، كلية الحقوق أكدال

جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

Karimabelliche25@gmail.com

مجلة القانون و المجتمع
العدد التاسع- أبريل/ يونيو 2023

CC BY

الأزمات الدبلوماسية المغربية: قراءة في أهم تحولات السياسة الخارجية للمغرب

مجلة القانون و المجتمع
العدد التاسع- أبريل/ يونيو 2023

كريمة بليش

باحثة بسلك الدكتوراه، الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

الملخـص:

واجه المغرب البلد الشمال أفريقي، أزمات دبلوماسية أثرت على بيئته مع أوروبا وموقعه في منطقة المغرب العربي. كانت الأزمات مع الجارين إسبانيا والجزائر أكثر حدة ، بينما كانت تونس وألمانيا أقل الدول توترًا في علاقتهما مع المغرب.

في هذه الورقة، سنتناول بالدراسة أهم التحولات في السياسة الخارجية للمغرب، وكيف تعاملت دبلوماسيته مع الأزمات التي واجهتها البلاد في علاقاتها مع كل من البيئة الدولية والإقليمية.

ردمد : 8152 –2737

معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

من الفرضيات التي سنعمل على تحليلها من خلال هذه الورقة، دراسة تأثير التنافس بين المغرب و الجزائر على زعامة المنطقة المغاربية في إطار ما يسمى بالهيمنة الجيوسياسية، المبنية على الصراعات العسكرية والدبلوماسية والسياسية حالة (الجزائر وتونس).

في المقابل سلطت الورقة الضوء على مفهوم الهيمنة الجيوسياسية الإيجابية القائمة على التعاون والشراكة، والتي ساهمت في عودة العلاقات المتوترة بين المغرب وإسبانيا و ألمانيا.

كلمات مفتاحية: الأزمات الدبلوماسية، السياسة الخارجية للمغرب، المنافسة الإقليمية، المنطقة المغاربية.

MOROCCAN DIPLOMATIC CRISES: A READING OF MOROCCO'S FOREIGN POLICY

ABSTRACT

Morocco, A country located in North Africa, Is facing diplomatic crises that have affected its relations with Europe and its position in the Maghreb region. Spain and Algeria have been the countries that witnessed the most crises with Morocco, While Tunisia and Germany have had less tense relations with Morocco.

Karima BELLICHE

Phd Student in public law
Mohamed V University of Rabat, Morocco

In this paper, we will study the most important shifts in Morocco's foreign policy, and how its diplomacy dealt with the crises the country faced in its relations with both the international and regional environment.

One of the hypotheses that we will analyze through this paper is to study, The impact of competition between Morocco and Algeria on the leadership of the Maghreb region, Within the framework of what is called geopolitical hegemony, Based on military, Diplomatic and political conflicts, The case of (Algeria and Tunisia).

On the other hand, The paper shed light on the concept of positive geopolitical hegemony based on cooperation and partnership, Which contributed to the return of tense relations between Morocco, Spain and Germany.

Keywords: Diplomatic crises, Morocco's foreign policy, Regional competition, The Maghreb region.

مجلة القانون و المجتمع
العدد التاسع- أبريل/ يونيو 2023

مقدمة

تعتبر السياسة الخارجية الحقل الأبرز في الدراسات ضمن المحاور العلمية للدراسات الدولية، وذلك لكون السياسة الخارجية هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ وتحقيق مصالحها الخارجية، وتتحكم السياسة

الخارجية في الصورة الأوضح لتغطية السلوك الخارجي للدولة، حيث تعتبر توجهات سلوكياتها الخارجية هي الحكم على مدى نجاحها أو فشلها، كما ترتبط السياسة الخارجية بحجم الإمكانيات الذاتية وحجم الطموح السياسي. حيث يمكن أن نلمس أدوار أية دولة في السياسة الخارجية من خلال مواقفها وآرائها في السياسة العالمية وما يجري من أحداث وتطورات في العالم، وكيف تنظر إلى حاضرها ومستقبلها وسط كم من الأحداث المتضاربة في خضم التفاعلات الإقليمية والدولية، التي من الصعب على أي دولة النأي بنفسها أمامها في الكثير من القضايا والمواقف.[1]

فمن حيث تبدل الأولويات وتنامي المخاطر العابرة للحدود، شهد العالم تحولات مست أركان النظام الدولي مع صعود عدد من القوى الدولية الكبرى، (حدوث تغيير على مستوى موازين القوى الدولية والإقليمية)[2]، وظهور تحديات جديدة على المجتمع الدولي كالإرهاب والجرائم العابرة للحدود، وبروز العامل الاقتصادي كمحرك أساسي في العلاقات الدولية، مقابل تراجع نسبي في أهمية القوة العسكرية، كل هذه العوامل ساهمت في إعادة صياغة جغرافية القوى الإقليمية والدولية وأفضت إلى ظهور دول محورية في النظام الدولي-الإقليمي، وبالتالي سعى المغرب إلى تكييف سياسته الخارجية مع هذه المتغيرات، مع الحرص على استحضار ثوابت ومحددات سياسته الخارجية.

إن التحولات الإقليمية و المتغيرات الدولية المعقدة تسترعي منا البحث و التحليل الدقيق بغية استشراف خريطة التموقعات الجيوسياسية والجيوستراتيجية بالنسبة للمغرب. وذلك لفهم الدوافع والمحددات التي تؤثر في صناعة القرار الخارجي المغربي، وخاصة في مواجهة المنعطفات الصعبة التي تؤثر على مصالح المغرب الحيوية. ومع تزايد التحديات التي تواجه المغرب، ولا سيما مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعتبر المغرب "الشريك المميز" لديها، ومع دول مغاربية أخرى، مثل الجزائر وتونس، وبالنظر إلى طبيعة الصراع الإقليمي المغاربي فإن كل الدول تسعى إلى تعزيز قدراتها الذاتية وتحالفاتها الإقليمية والدولية، لتكريس مقوماتها المنشودة للدولة المركزية ومن أجل تقليص فرص فوز الخصم بمكانة الدولة المركزية.

وبحديثنا عن التحولات الإقليمية، من الضروري الإشارة إلى التأصيل التاريخي لمفهوم النظام الإقليمي الذي نشأ في الستينات والسبعينات. وترجع أصل الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية أولها الإقليمية وهي

[1]- محمد الوردي رقيعي، السياسة الخارجية الإماراتية بعد أحداث الربيع العربي 2011-2020، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العربي التبسي- تبسة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2020-2021. ص2.

[2]- يعد العامل الاقتصادي عنصرا مهما للحفاظ على مكانة متميزة داخل نظام دولي، تتنافس فيه قوى مهيمنة، فبعد انهيار الإتحاد السوفييتي في 1991، الذي كان يعرف بقوته في الجانب العسكري الأمني، إلا أن ضعف الإتحاد آنذاك اقتصاديا كان سببا لانهياره. وبالتالي لم يكن امتلاك العنصر العسكري وحده كافيا لضمان مكانة وإستمرارية الإتحاد السوفييتي كطرف مهيمن فرعيا (نجد في فترة تاريخية سابقة، أن كل من الإتحاد السوفييتي والصين شكلت قوتين، بمثابة هيمنة فرعية لهيمنة الولايات المتحدة العالمية). المرجع:
Mohamed Yazid, (2015) The theory of hegemonic Stability : Hegemonic Power and international Political Economic stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3,No.6.

مدرسة نشأت بمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار. واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. في المقابل كان دعاة العالمية قد دعوا إلى إقامة حكومة عالمية تشمل جميع الدول كأفضل خيار لحفظ الاستقرار ومنع الحروب. بينما يرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة للتكامل الاقتصادي.[3]

يذهب الأستاذ أوران يونغ في طرحه، أن بعض المناطق لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى[4]. فالمغرب مثلا يقع في غرب الوطن العربي وموقعه الجغرافي المتميز يجعل منه البلد الأفريقي الوحيد الذي يتوافر على واجهتين بحريتين المتوسطية والأطلسية، كما أن للمغرب، إلى جانب ذلك ثلاثة أبعاد: البعد الأطلسي، والبعد المتوسطي، ثم البعد الصحراوي الذي يربط المغرب عبر الصحراء بموريتانيا وأفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى قربه من القارة الأوروبية التي يفصله عنها 14 كلم فقط.[5]

فإذا افترضنا أن هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة المناطق، إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة في كل منطقة، والتي بدورها تؤثر في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة، والتي تميزها عن أنماط العلاقات والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني.[6]

إلى جانب الفضاء الإقليمي نجد كذلك مفهوم الهيمنة الذي يعتبر من المفاهيم الملازمة لمجال الدراسات الإقليمية، فمفهوما القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية مترافقان في كثير من الأحيان. يقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام، بما يعطيها دورا قياديا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما "الهيمنة الإقليمية" فتحدث عندما تسعى تلك الدولة إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة عليهم.[7]

تتأثر العلاقات الدولية بشكل كبير بالفضاء الإقليمي والهيمنة الجيوسياسية، حيث تتباين القدرة على التأثير والسيطرة بين الدول المختلفة، ويمكن أن تؤدي المنافسة على الهيمنة الجيوسياسية إلى صراعات مسلحة وصراعات دبلوماسية. على الرغم من ذلك، يمكن أيضًا أن تكون الهيمنة الجيوسياسية إيجابية عندما تؤدي إلى التعاون والتفاهم بين الدول، وتتمثل في مشاركة المنافع المشتركة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

[3]- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1985. ص 54.

[4]- الموسوعة السياسية : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

[5]- ميغيل هيرناندو ديلارامانديي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005) ص، 16.

[6]- المرجع نفسه.

[7]- رتيبة برد، إستراتيجية الهيمنة الإقليمية، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد (02)، السنة (2021)، ص324.

وبالرجوع إلى موضوع الورقة البحثية، نجد أن عودة التصعيد بين المغرب والجزائر وتواصل الخلاف بين تونس والرباط، يثير تساؤلات مهمة حول مسارات هذه الأزمات، وذلك نظراً لأهمية هذه القضايا الإقليمية الحساسة التي تؤثر على أمن المغرب القومي ومكانته على صعيد الحوض المتوسطي والمنطقة المغاربية والأفريقية بشكل عام. لذلك، تعتبر هذه القضايا واحدة من الأسباب الموضوعية التي تدفعنا لمناقشتها في هذه الورقة.

ننطلق في هذه الورقة من فرضية مفادها أن السياسة الخارجية للمغرب تحتل في النسق الدولي والإقليمي موقع قوة، متأثرة بالتنافس مع دول البحر الأبيض المتوسط، بمعنى أن النظام الدولي بات يعتمد بشكل أكبر، على الأنظمة الإقليمية باعتبارها أكثر نجاعة في احتضان التفاعلات الدولية، للتعبير عن توجهات الدول في نطاق جغرافيا معينة، وعليه تعتبر القضية الوطنية من بين أهم الثوابت والمرتكزات في صناعة الأجندة السياسية المغربية وبلورتها في شكل قرار خارجي، على اعتبار أن صراع القوة الإقليمية أصبح مبنيا على ميكانيزم تعظيم المنفعة الذاتية، مقابل إضعاف إمكانيات أو قدرات الخصم.

سنختبر مدى صحة هذه الفرضية، من خلال هذه الورقة ونخلص إلى إجابة لها في الخاتمة.

من خلال ما تم بسطه سابقا يمكننا إعادة صياغة إشكالية الورقة البحثية في السؤال التالي:

هل التوازن النسبي بين الدول المغاربية في موازين القوى، كانت عائق في عودة العلاقات بين المغرب مع الجزائر وتونس، على اعتبار أن قبول أي منهم بموقع أعلى من الدولة الأخرى أمر متعذر، وبالتالي فإن توازن القوى النسبي أو الكلي بين طرفين في إقليم جيوسياسي معين، هو الذي يحدد قاعدة الصراع بينهما (حالة الجزائر وتونس)، على عكس الهيمنة الجيوسياسية الإيجابية المبنية على التعاون والشراكة، والتي عجلت بعودة العلاقات بين المغرب مع إسبانيا وألمانيا.

في هذا السياق تم اعتماد مقاربة منهجية تضم المنهج الوصفي لعرض تطور الأزمات ووصفها وإبراز خلفياتها، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن الذي يضفي دقة أكبر من خلال مقارنة كيفية تعامل الدبلوماسية المغربية مع كل أزمة على حده.

تهدف هذه الورقة إلى استكشاف سياسة المغرب الخارجية، وذلك من خلال تحليل التحولات التي طرأت عليها ومواءمتها مع التوازنات الإقليمية والدولية الحديثة. كما ستتناول الورقة دراسة المسارات الجديدة التي تسعى المملكة إلى اتباعها لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية. وبالإضافة إلى ذلك، ستتم محاولة تحليل الأزمات والتوترات وكيفية التعامل معها، وذلك بهدف تحديد عقيدة السياسة الخارجية المغربية وأسسها ومرتكزاتها.

أولا . الهيمنة الجيوسياسية المبنية على الصراعات الدبلوماسية والعسكرية والسياسية

إن السياسة الخارجية للمغرب شهدت تحولات استراتيجية انطلاقا من ثلاث مرتكزات أساسية: تنويع الشركاء على المستوى الدولي، استقلالية وسيادة القرار المغربي، الواقعية والبرغماتية في التعاطي مع التطورات الدولية، حيث أن التغيرات الطارئة في النظام الدولي أعطت مجموعة من الفرص للمغرب لتطوير سياسته الخارجية، وتنويع شركائه على المستوى الدولي، غير أن البيئة الإقليمية المحيطة به، التي يمكن تقسيمها إلى نظامين إقليميين فرعيين، وهما النظام الإقليمي المغاربي والنظام الإقليمي لغرب المتوسط، لازالت تحد من هذه الفرص، نظرا لكون الأول يعرف صراعا مع الجارة الجزائر، وتبقى قضية الصحراء أحد تجلياته، أما الثاني فيتشكل من خلال الصراع والتنافس مع إسبانيا حول مدينتي سبتة ومليلية، والجزر والحدود البحرية، لذلك وحتى يستفيد المغرب من الفرص التي أنتجتها تغيرات النظام الدولي فهو مطالب بإيجاد حلول للمشاكل التي تعرفها بيئته الإقليمية، رغم أنها تظهر مستعصية على الحل أو على الأقل الحفاظ على الوضع القائم.[8]

وبذلك لا يمكننا الحديث عن نظام إقليمي إلا بتوافر أهم العناصر المحددة له، والتي تكمن في ضرورة وجود فاعلين أو أكثر، الجوار الجغرافي أي ضرورة الانتماء إلى رقعة جغرافية محددة، بالإضافة إلى الحديث عن كثافة التفاعلات بين الوحدات واختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى، أي لابد أن تحتوي على قدر من الخصوصية، أي قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية.

يتأرجح المغرب بين تأثير نظامين إقليميين فرعيين وهما: النظام المغاربي والنظام غرب البحر الأبيض المتوسط. وتشكل المنطقة المغاربية والغرب المتوسطي نظامين، إقليميين فرعيين مترابطين وغير منفصلين عن بعضهما البعض بشكل تام، ولا توجد بينهما دولة عازلة. بل هما متداخلين، ولكن يتميز كل واحد منهما ببنية ووحدات وتفاعلات خاصة. يمكن النظر إلى المغرب على أنه نقطة الوصل بين هذين النظامين الإقليميين الفرعيين.

يعتمد النظام الإقليمي الفرعي للمنطقة المغاربية بشكل رئيسي على العلاقات المغربية - الجزائرية التي تميزت بالتنافس على الزعامة والنفوذ الإقليميين خلال العقود الأولى من الاستقلال. لكن مشكلات الحدود السياسية، وتباين التوجهات والخيارات الاستراتيجية، وتبعات الإرث التاريخي لكل وحدة من وحدات إقليم المغرب العربي (ليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا) شكلت عوائق لقيام الوحدة المغاربية التكاملية.

1- الصراع المغربي- الجزائري والتنافس على الصدارة الإقليمية

تعيش العلاقات بين البلدين الجارين المغرب والجزائر خلال السنين الأخيرة أسوأ مراحلها بسبب دعم الجزائر لملف الصحراء الغربية، وتعتبر أزمة الصحراء المغربية واحدة من أطول

[8]- سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية والتحولات الإقليمية والدولية الراهنة، ندوة وطنية من تنظيم مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات، جامعة القاضي عياض كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية مراكش، بتاريخ الأربعاء 30 يونيو 2021. تاريخ الزيارة 2022/1/28. للإستزادة أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/CqWT7

الصراعات السياسية والإنسانية في أفريقيا. بدأ النزاع فعلياً سنة 1975، عندما وقعت إسبانيا قبل جلائها من الصحراء، اتفاقية مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا، والتي نصت على ما يلي:

تسليم الأراضي الصحراوية لقوات الدولتين خلال فترة انتقالية تمتد من نوفمبر 1975 إلى فبراير 1976 (أعلنت إسبانيا موعد إنسحابها في 26 فبراير 1976).

اقتسم بموجبها البلدان الجاران الصحراء، فأخذت موريتانيا إقليم وادي الذهب ما أدى إلى تكثيف البوليساريو هجماتها على موريتانيا، مستندة في حملتها هذه على الدعم الكلي من الجزائر التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية بموريتانيا في مارس سنة 1976.

وفي 16 أكتوبر 1975 أعلن المغرب تنظيمه "المسيرة الخضراء" باتجاه منطقة الصحراء، وذلك بعد إعلان محكمة العدل الدولية أن الإقليم الصحراوي "مستعمرة" وليس أرضا إسبانية.

وفي يناير 1976 أُعلن عن قيام كيان "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" بدعم من الجزائر، وذلك بعد يوم واحد من موعد انسحاب القوات الإسبانية. لكن الصحراويين المسلحين الذين أسسوا جبهة البوليساريو، رفضوا اتفاقية مدريد وواصلوا مطالبتهم بالانفصال، وصعدت الجبهة من وتيرة عملياتها وقامت بالتحريض على المظاهرات المطالبة بالاستقلال.

وفي 10 يوليو 1978، وقع انقلاب عسكري في موريتانيا، وتشكلت اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني التي كانت أهم مخرجات برنامجها وقف الحرب الصحراوية، وبالتالي تم توقيع اتفاقية سلام بين موريتانيا والبوليساريو، في 15 غشت 1979، بمقتضاها تم اعتراف موريتانيا بما يسمى "الجمهورية العربية الصحراوية" في 27 فبراير 1984، في المقابل انتشرت القوات المغربية في الأجزاء التي انسحبت منها القوات الموريتانية.[9]

هنا يجب تسجيل الملاحظة التالية:

إن دعم المعارضة الموريتانية من طرف الجزائر، والذي نتج عنه انقلاب وبالتالي تغير النظام السياسي في موريتانيا، أدى إلى تغير في توجه الدولة من جهة، ولكنه يؤكد أن الجزائر كانت تسعى لإزاحة المغرب من الساحة الموريتانية لكي لا يحقق أي انتصار أو مكسب مع موريتانيا.

إذا ما أردنا قراءة الأزمة من مدخل تحليل النزاعات الإقليمية:

أولا: يظهر لنا أن هناك أقاليم جغرافية تعرف نوعا من التنافس على الصدارة الإقليمية أو بما يعرف بالدولة المركزية المهيمنة، فالمغرب مثلا يستند على الشرعية التاريخية، وبأنه كان مركزا لمعظم الدول التي عرفها الإقليم وخصوصا الإسلامية منها، وأنه قاوم السيطرة العثمانية وصمد في وجه الاستعمار الأوروبي باستثناء بعض المواقع الساحلية التي سيطر عليها الإسبان، في حين أن الجزائر تستند إلى التاريخ المعاصر حيث ترى نفسها نموذجا للدولة الثورية

[9]- وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014.

الأكثر تجذرا في المغرب العربي والقارة الأفريقية، وبالتالي كل من البلدين يرى في نفسه الأحقية في الهيمنة الجيوستراتيجية في منطقة شمال أفريقيا.

بمعنى آخر أن كل من الجزائر والمغرب يسعيان لإثبات شرعيتهما لقيادة المنطقة، بهدف جني الكثير من المكاسب من بينها حصد الدعم الدولي للقطب الإقليمي المهيمن، ويتمثل هذا الدعم في أخذ مصالح الدولة المركزية أو المهيمنة بالحسبان في حال كان هناك أي صراع إقليمي أو دولي، وبالتالي محاولة إرضاء هذا القطب الإقليمي عن طريق دعمه ومساندته عسكريا وسياسيا واقتصاديا.

ثانيا: يبدو أن كلا البلدين يسعيان إلى توظيف التأزيم الخارجي، لامتصاص أزماتهم الداخلية من خلال اتباع سياسة التصعيد، فالمؤسسة العسكرية الجزائرية تميل إلى التصعيد من خلال إصرارها على رفض سياسة الأمر الواقع الذي فرضه المغرب بعد أن تقدم بأشواط كبيرة في المسائل الدبلوماسية المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، حيث أصبحت مدن الصحراء المغربية، لاسيما العيون والداخلة، واجهة للتمثيليات الدبلوماسية في المملكة المغربية، فمنذ عام 2017، بعد عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، تسارعت الدول إلى فتح قنصليات لها في جنوب المغرب.[10]

تسارع مسلسل التصعيد بين المغرب والجزائر كذلك، منذ انخراط المغرب في اتفاقية أبرهام، وإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المنتهية ولايته في 10 دجنبر 2020 تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، والاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، إذ تلت ذلك الخطوة إعادة فتح مكاتب الاتصال المتبادلة.

كعلامة أخرى على الصراعات والتوترات بين البلدين، شهد النصف الأول من سنة 2021 مناورات عسكرية متعددة على جانبي الحدود. قادت الجزائر عملية تدريبية في المنطقة العسكرية الثالثة بتندوف قرب الحدود المغربية في 17 و 18 من يناير باسم "الحزم 2021"، وحظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق في نفس المنطقة، وكانت مناسبة لاستعراض أحدث جيل من المعدات الروسية (سوخوي سو–30، دبابات تي-72، مروحيات MI-35، صواريخ إسكندر)، وغيرها[11].

في المقابل احتضن المغرب بدوره جزءا من مناورات "الأسد 21" خلال شهر يونيو 2021، وهي تدريبات أشرفت عليها قوات "الأفريكوم الأمريكية" بمشاركة حلف شمالي الأطلسي وقوات من 9 دول. زادت هذه المناورات من توجس الجزائر خصوصا وأن عددا من المناورات الجوية قد تم في قاعدة جرير لبوحي المغربية التي تقع على بعد كيلومترات فقط من الصحراء المغربية وغير بعيد كذلك عن الحدود الجزائرية.

رغم توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، فإن خط الأنابيب المغاربي- الأوروبي الذي بدأ العمل

[10]- كريمة بليش، العلاقات المغربية الإماراتية شراكة استراتيجية نموذجية، الطبعة الأولى، جزيرة التكنولوجيا، 2022، ص 126.

[11] - François Soudan, Maroc – Algérie : La montée des périls, Jeune Afrique, 25 février 2021. (accessit Mars 1 , 2023) visited : 18/2/2023 https://cutt.us/PIXao

به في عام 1997 كان واحدًا من أنجح مشاريع التكامل الاقتصادي بين البلدين، حيث امتد هذا الخط على مسافة 2136 كيلومترًا انطلاقًا من الشرق الجزائري، وكانت شركة "متراكاز" تتولى إدارته من مدينة طنجة المغربية، وكان المغرب يتلقى نسبة مستقرة تصل إلى 10 بالمائة من الغاز الجزائري المسال كتعويض عن مرور الخط من الأراضي المغربية، مما ساعد في تخفيف أعباء الطاقة عن البلاد بشكل كبير.

غير أنه ومع اقتراب نهاية مدة الاتفاقية في نوفمبر 2021، وأمام عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، فقد بدأ المغرب في التفكير في البحث عن بدائل أخرى، عبر تطوير عمليات التنقيب عن البترول والغاز في مناطق شمال المغرب، والعمل على إحداث خط أنابيب جديد يمتد من نيجيريا إلى إسبانيا عبر المغرب، وذلك لتجاوز المساومة الجزائرية الطاقية إذا حدثت.[12]

بالموازاة مع ذلك، ظل التنافس المغربي- الجزائري حاضرا في الملف الليبي، حيث سعى كل منهما إلى الحضور في مسار التسوية السياسية للأزمة الليبية، فبالنسبة للجزائر تعتبر نفسها معنية بشكل مباشر بهذا الملف بحكم الجوار المشترك الذي يجمعه جغرافيا بليبيا، أما المغرب البعيد جغرافيا ولكن قريب جيوسياسيا من ليبيا، يعتبر في حالة غيابه عن مسار تسوية هذه الأزمة، اختلالا لتوازن القوة مع الجزائر التي تحاول هي الأخرى إبعاده عن هذا الملف المغاربي، علما أن المغرب كان فاعلا أساسيا في إنتاج اتفاق الصخيرات سنة 2015 تحت رعاية الأمم المتحدة، رحب به مجلس الأمن في قراره 2259.[13]

2- العلاقات المغربية – التونسية من الحياد إلى المنطقة الرمادية

منذ بداية تشكيل الدولتين المغاربيتين، اتسمت العلاقات المغربية- التونسية بالتذبذب، بعد تحقيق استقلالهما عن فرنسا عام 1956، إلى أن ظهرت قضية استقلال موريتانيا وموقف تونس الداعم لها، الأمر الذي لم يقبله المغرب واعتبره عملا عدائيا الغاية منه القضاء على سيادة المغرب على كامل ترابه، بينما رأى الجانب التونسي دعمه استقلال موريتانيا، هو دعم لاستقلال أي بلد عربي يطمح للتخلص من الهيمنة الاستعمارية.

بعد حصول المغرب وتونس على استقلالهما، بدأت كلا المملكتين تهتمان بشؤونهما الداخلية من أجل تثبيت دعائم حكمها لدول ناشئة من جهة، ومن جهة ثانية تبني سياسة خارجية تحقق مصالح البلدين للحفاظ على مكتسباتهما الوطنية.[14]

بدأت ملامح التوتر تظهر على العلاقة بين البلدين، خاصة في طبيعة الأنظمة الحاكمة بين البلدين، فكلاهما في بداية الأمر كانت

[12]- خيرالدين باشا، أزمة الجزائر والمغرب : جذورها، تطوراتها وتداعياتها المحتملة، بتاريخ 2022/6/7، تاريخ الزيارة 2022/12/21.
https://cutt.us/qDRr6

[13]- قرار مجلس الأمن حول ليبيا 2259 (2015) تاريخ الزيارة 2023/2/18.
https://cutt.us/oevBT

[14] - Archive, C.D.N. La documentation hunisinne, testes et documents, dunettes, chruncilogie des nelhtionis huniso mancaites, 1956. P.31.

أنظمة ملكية إلا أن الملك محمد الخامس كان يعتبر نفسه الوريث الشرعي للعرش من خلال قيادته للكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي، من جانب آخر كان رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة[15] في نزاع مع أطراف داخلية تنازعه على الحكم.[16]

أقدم الحبيب بورقيبة في 25 يوليو 1957 على إلغاء النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري برئاسته، وهو ما نتج عنه استياء لدى الملك محمد الخامس، بسبب عدم رغبته بتشكيل نظام جمهوري في دولة مجاورة له. بدأت العلاقات المغربية- التونسية تنحو نحو التوتر منذ قيام الجانب التونسي، بطرح القضية الموريتانية في جدول أعمال مؤتمر طنجة[17]، الذي عقد في 27 فبراير 1958 بمدينة طنجة، مشيرا إلى ضرورة دعم الشعب الموريتاني في كفاحه ضد الإستعمار الفرنسي[18] ، في خطوة لتصفية بقايا الاستعمار الفرنسي من المغرب العربي، وهو ما أزعج الوفد المغربي برئاسة زعيمه علال الفاسي، الذي كان يؤكد دائما بأن حدود المملكة المغربية هو نهر السنيغال جنوبا بما فيها الصحراء المغربية.

كانت تونس في الماضي داعمة للقضية الموريتانية، حيث كانت هي الوسيط في عدة مناسبات بين السلطات الفرنسية والسلطات الموريتانية، بالرغم من امتعاض ملك المغرب محمد الخامس من تدخلات الجانب التونسي، معتبرا إياها تدخلات في شؤون المغرب الداخلية باعتباره أن موريتانيا هي جزء لا يتجزأ من الأراضي المغربية[19]، إذ صرح الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في هذا المجال بالقول: **"إن أحسن وسيلة للخروج من الورطة... هو تحيد سياسة تقرير المصير التي تتماشى مع الوقت الحاضر"**[20]، خاصة أن عقيدة السياسة المغاربية آنذاك، كانت تتمثل في كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي، وأن مكانة تونس بصفتها دولة مغاربية تحتم

---

[15]- كان الحبيب بورقيبة في حالة صراع مع أطراف داخلية عديدة في السنوات الأولى للإستقلال، فقد دخل في صراع مع الباي الذي عزله بعد عام واحد على الاستقلال في تموز 1957 وأعلن وضعه تحت الإقامة الجبرية مع عائلته، وأعضاء اللجنة التنفيذية في الحزب الدستوري التونسي القديم، وجيش التحرير التونسي (الفلاقة) الذين جبرهم على رمي سلاحهم والاستسلام عام 1958،وتعديل الدستور التونسي وفقا لمتطلبات النظام الجمهوري الجديد عام 1959، وصراعه الدموي مع الأمين العام للحزب الحر الدستوري الجديد صالح بن يوسف الذي انهى أمره بتصفيته جسديا في مدينة فرانك فوت الألمانية عام 1961، للإستزادة أنظر: الصادق شعبان، النظام السياسي التونسي، نظرة متجددة، الدار العربية للكتاب، تونس، 2005، ص 82.

[16]- أحمد بن صالح، السياسة: إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، منشورات المؤسسة، تونس 2002، ص 55.

[17]- مؤتمر طنجة: مؤتمر دعت إليه الهيئات الشعبية لبلدان المغرب العربي كل من حزب الإستقلال (المغرب)، حزب الدستور الجديد (تونس)، جبهة التحرير (الجزائر). عقد المؤتمر في مدينة طنجة المغربية في الفترة ما بين 28-30 أبريل 1958، وتم خلال المؤتمر اتخاذ قرارات عديدة منها، تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي ينبثق من المجالس الوطنية المحلية في الأقطار الثلاثة (المغرب، تونس، والجزائر)، وتكون مهمته دراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك في بلاد المغرب العربي، وتقديم التوصيات بخصوصها للسلطات التنفيذية المحلية، وبحث قيام اتحاد فدرالي بين البلاد المشتركة في المؤتمر، واستئناف الاتصالات بصفة دورية بين المسؤولين المحليين في البلدان الثلاثة. للمزيد من التفاصيل أنظر: نوال علوي، مؤتمر طنجة وآثاره على العلاقات الجزائرية المغاربية 1958-1962، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد الخضر- بسكرة، 2015، ص 36-46.

[18]- إسماعيل العربي، حاضر الدول الإسلامية في القارة الافريقية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 169.

[19]- تقرير السفير التونسي في باريس، أرشيف الخارجية التونسية، ملف المغرب العربي، صندوق: 58، في 4 يناير 1962.

[20]- نقلا عن رسالة الحبيب بورقيبة إلى ملك المغرب محمد الخامس، كتابة الدولة للشؤون الخارجية في يناير 1961، مركز التوثيق القومي التونسي، رقم: B21 -، في 3 يناير 1962.

عليها نصرة أي بلد مغاربي وتقديم العون له في كفاحه ضد المستعمر الفرنسي.[21]

اعتبرت الحكومة المغربية موقف تونس من استقلال موريتانيا تدخلا في شؤون المملكة المغربية ومساسا بأمنها القومي، وكان هذا هو السبب في تدهور العلاقات بين تونس والمغرب حتى وفاة الملك محمد الخامس في 1961، ووصول الملك الحسن الثاني للحكم في العام نفسه، حيث شهدت العلاقات نوعا من الانفراج، حيث عقد لقاء في العاصمة الرباط في 1 مارس 1961[22]، جمعه مع الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية، وفرحات عباس رئيس الجمهورية الجزائرية، وطرح خلال اللقاء تسوية القضية الموريتانية إلا أنها لم تحسم وظلت محطة جدل بين البلدين.

إن العلاقات المغربية–التونسية علاقات تاريخية ومتجدرة، بها مجموعة من التراكمات الإيجابية والسلبية لصالح الدولتين ولصالح الشعبين، فبعد سنوات طويلة من الشد والجذب في العلاقات، طفا على السطح توتر دبلوماسي حاد بين البلدين، إثر استقبال الرئيس التونسي الحالي قيس سعيد لزعيم جبهة البوليساريو ضمن فعاليات القمة الثامنة لمنتدى التعاون الياباني - الأفريقي (تيكاد) الذي انعقد بتونس يومي 27 و 28 غشت 2022.

هذا القرار هو قرار فردي للرئيس وليس قرارا رسميا صادرا عن دولة تونس، وهذا ما حاول الرئيس التونسي التعبير عنه في بلاغ[23] أصدرته الجمهورية التونسية ردا على بلاغ الخارجية المغربية[24]، حيث حاول أن يبرر بأن قمة الاتحاد الأفريقي هي المسؤولة عن التنظيم وليس دولة تونس.

نشرت وزارة الخارجية اليابانية عبر موقعها الرسمي بيانا شفهيا بصفتها المؤسس لتنظيم لقاء تيكاد 8 ما بين الخارجية اليابانية والإتحاد الأفريقي، هذه المذكرة تتضمن وتستهدف الدول الأطراف التي لها أهلية التوقيع المشترك. وبالتالي زعيم البوليساريو ليس له أهلية التوقيع، بحكم أنه كيان لا يتوفر على شروط قيام دولة، ثانيا نحن نتحدث عن منتدى اقتصادي وبالتالي أين هي الإضافة التي يمكن أن يضيفها كيان لا يشكل دولة وليس له مقوماتها ولا يشكل اقتصادا دوليا.[25]

إذا ما قمنا بتحليل هذه المعطيات نستشف أن الرئيس التونسي باستقباله لزعيم جبهة البوليساريو، قد خالف بذلك القواعد المعمول بها بشكل أحادي الجانب، إذ أن دعوة البوليساريو، تسببت في اتساع الهوة والخلاف الدبلوماسي بين المغرب وتونس. هذا التصرف

[21]- سعيد جلاوي، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956-1987، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2015، ص 368.

[22]- ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص 18.

[23]- بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج . تاريخ الزيارة 2023/1/5. https://cutt.us/DSSPD

[24]- بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. تاريخ الزيارة 2023/1/5. https://cutt.us/Z56I7

[25] - The Eighth Tokyo International Conference on African Development (TICAD8) (Tunisia) . Ministry of foreign affairs of Japan, November 11, 2022, Visited : 16/3/2023, https://cutt.us/pe69o

الصادر عن الرئيس التونسي يعتبر أمرا استفزازيا للمغرب ولشعبه، فلم يمر على الأزمة التي انسحب على إثرها الوفد المغربي المشارك في المنتدى الدولي ل "مخيم العدالة المناخية" المنعقد بمدينة نابل التونسية، احتجاجا على وجود جهة البوليساريو الإنفصالية.

ولعل الطريقة التي رد بها الرئيس التونسي على قرار الرباط استدعاء سفيرها من تونس للتشاور، وهي استدعاؤه بالمثل للسفير التونسي المعتمد في العاصمة الرباط، كانت الدليل على أنه لم تكن هناك بوادر أو استعداد للحوار لاحتواء الأزمة، والحد من تداعيات وعواقب تصرف كان يعلم جيدا أنه لن يقبل بسهولة من طرف الرباط.

يبدو أن كسر قاعدة الحياد التونسي اتجاه قضية الصحراء الغربية، ليس فقط من خلال استقبال زعيم البوليساريو، بل حتى عبر الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2602 (2021) الذي جدد بموجبه تفويض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء حول الصحراء المغربية، الأمر الذي من خلاله ستحيد تونس عن سياسة الحياد التقليدي في ملف الصحراء المغربية، فالقرار التونسي جاء مخيبا ومفاجئا للصوت العربي والأفريقي الذي تمثله تونس داخل مجلس الأمن الدولي، وهو ما يعكس حدة الارتباك السياسي والدبلوماسي داخل القيادة التونسية الحالية.

في الحقيقة لا توجد مؤشرات دبلوماسية حتى هذه اللحظة، توحي بانفراج الأزمة ويبدو أن الطرفين يتجهان نحو التصعيد، فالمغرب عاش نفس الأزمة تقريبا مع إسبانيا، لكن إسبانيا تراجعت وتداركت الموقف فتراجع إسبانيا لم يكن نابعا من قوة المغرب أو نفوذه، بل كان راجعا عن اعتراف إسباني بدرجة الخطأ الذي قام به اتجاه الدبلوماسية المغربية التي تعتبر شريكا أساسيا ومهما لإسبانيا.

ثانيا: الهيمنة الجيوسياسية الإيجابية المبنية على التعاون و الشراكة الإقليمية

لقد أبانت الدبلوماسية المغربية عن حنكة عالية في التعامل مع مجموعة من المحطات الصعبة خلال السنوات الأخيرة، فقد نهج المغرب منذ بداية عهد الملك محمد السادس سياسة خارجية جديدة، تمثلت بالنأي بالنفس عن مشكلات الشرق الأوسط وإيلاء الملفات الداخلية عناية خاصة، وتمتين العلاقة بدول الاتحاد الأوربي التي تعتبر المغرب حليفا مهما لها لاعتبار القرب الجغرافي، ولحجم العلاقات الاقتصادية والبشرية، كما تعتمد العلاقات كذلك على سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأورو-متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط. في معرض ذلك يقول الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة عيد العرش المجيد " وأما بالنسبة للقارة الأوروبية, فإن علاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، قد دخلت مرحلة جديدة، نعتبرها إطارا مرجعيا لمقاربة جيوسياسية واعدة، تتوخى إعادة النظر في أسس الفضاء الأورو – متوسطي، بناء على وحدة المصالح والمبادرات المشتركة".

"لقد حان الوقت لإعطاء دفعة وتوجه جديد للإتحاد من أجل المتوسط، كي يصبح محفزا

حقيقيا، وقاطرة لتحقيق الرخاء المشترك، بضفتي البحر الأبيض المتوسط".[26]

فعقيدة الدولة الجديدة تتأسس يوما بعد يوم على الإستقلالية في القرار السياسي، والتعامل بمنطق براغماتي مع جميع الدول كيفما كان وزنها، سواء في قضيته الوطنية الأولى أو في استثمار موقعه الجيواستراتيجي في القارة الأفريقية والقارة الأوروبية، وهذا ما حصل في الأزمتين الأخيرتين بين المغرب والبلدين الأوروبيين إسبانيا وألمانيا.

1- الأزمة المغربية – الإسبانية وتغيُّر مشهد الهيمنة الدولية

تميزت العلاقات الإسبانية المغربية منذ عام 1956 بعدم الإستقرار الدوري المرتبط إلى حد كبير بعملية إنهاء الإستعمار على مراحل، ووجود مطالبات مغربية باسترجاع باقي أقاليمه. فمنذ انسحاب إسبانيا من إقليم الصحراء المغربية في عام 1975، ظلت محايدة في موقفها اتجاه الصحراء المغربية، ولم تساهم بأي دور لتسوية النزاع الحاصل، مع أنها كانت سببا في نشوئه، وعليه يظهر أن إسبانيا دائما تستحضر مدينتي سبتة ومليلية وبقية الجزر المغربية المحتلة، عندما يطرح أي مؤشر لحل نهائي لقضية الصحراء المغربية لصالح المغرب، لأن هذا من شأنه تعزيز طموح المغرب في المطالبة بباقي أراضيه ومياهه في شمال البلاد، وتعزيز موقعه الجيوسياسي كقوة إقليمية واعدة.[27]

تعتبر المنطقة المغاربية والمغرب الأقصى تحديدا، تلك المنطقة التي تتركز فيها معظم المصالح الخاصة لإسبانيا في البحر الأبيض المتوسط، وهو أحد المحاور الثلاثة التقليدية لسياستها الخارجية - إلى جانب أوروبا وأمريكا اللاتينية. تذكرنا هذه المعطيات في عصر العولمة، أن الجغرافيا السياسية لا تزال لها قيمة مهمة في العلاقات الدولية.

إلى جانب القرب الجغرافي، تميزت علاقات إسبانيا مع شمال غرب أفريقيا منذ استقلال دول المغرب العربي، بتجربة إنهاء الاستعمار والمطالبات الإقليمية المغربية. بعد استقلال الجزائر عام 1962، أصبحت إسبانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي احتفظت بوجود إقليمي في هذه المنطقة (سيدي إفني حتى عام 1969 والصحراء المغربية حتى عام 1976 وسبتة ومليلية).

تعد الأزمة الأخيرة التي اندلعت بين البلدين، على خلفية استقبال إسبانيا لزعيم جبهة البوليساريو إبراهيم غالي، قصد الإستشفاء بعد إصابته بفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في أبريل 2021، أكبر أزمة سياسية ودبلوماسية بين البلدين منذ سنوات. وقد اندلعت هذه الأزمة على خلفية توترات سابقة بين البلدين بسبب تصريحات معادية للمغرب من الجانب الإسباني، وتحديدا من طرف حزب "بوديموس" الذي

[26]- "النص الكامل للخطاب الملكي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس للأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز 2012. https://cutt.us/X5Hft

[27]- سعيد الصديقي، الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة 13 أبريل 2022.

يشارك في الحكومة الإسبانية الحالية. والذي حافظ على نسبة الأغلبية في مدينة مليلية في انتخابات البلدية في أبريل 2019، حيث شكل الحزبان اليمينيان "بوديموس" و "فوكس" تحالفا مسيرا لمدينة سبتة. أضف إلى ذلك تحفظ الحكومة الإسبانية على الاعتراف الأمريكي بالسيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المنتهية ولايته في 11 ديسمبر 2020.[28]

وفي سياق بدء فصل جديد من الشراكة بين المملكتين المغربية والإسبانية، قام الملك محمد السادس باستقبال السيد بيدرو سانشيز، رئيس الحكومة الإسبانية، في القصر الملكي بالرباط، بناءً على دعوة من الملك. يأتي هذا الاستقبال كمتابعة للمحادثات الهاتفية التي جرت في 31 مارس 2022 بين الملك محمد السادس ورئيس الحكومة الإسبانية، وتعكس تنفيذًا للرسالة التي وجهها السيد بيدرو سانشيز إلى الملك محمد السادس في 14 مارس 2022، حيث أكدت الحكومة الإسبانية التزامها ببناء مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين، مستندة إلى الشفافية والاحترام المتبادل. وأعرب السيد بيدرو سانشيز عن تأكيده على موقف إسبانيا بشأن الصحراء الغربية، مشيرًا إلى أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي تقدمت بها المملكة في عام 2007 تعتبر الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية لحل النزاع. وقد تم تأكيد ذلك في البيان المشترك بعد زيارة رئيس الحكومة الإسبانية إلى الرباط في 7 أبريل 2022، والتي تمثل مرحلة جديدة في بناء العلاقات الثنائية وتحقيق تقدم هام في العلاقات المغربية-الإسبانية. تتوافق هذه المرحلة مع إرادة رئيس الحكومة الإسبانية في بناء علاقة أكثر صلابة[29].

كانت هذه الخطوة التي قام بها الجانب الإسباني مفاجأة للجميع، حيث جاءت بعد ضغط سياسي واقتصادي كبير من المغرب منذ اندلاع الأزمة بين البلدين، يتعلق الأمر بتعليق الاتصال بين البلدين، واستدعاء سفيرته في مدريد، علاوة إلى فتح موضوع الهجرة غير النظامية والأمن بين الحدود، وإلغاء عملية عبور المغتربين المغاربة عبر الأراضي والموانئ الإسبانية، مما أثر سلبا على الاقتصاد الإسباني، إلا أن الجانب المغربي، يبتغي موقفا صريحا يتمثل باعتراف إسبانيا بالسيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية.

لقد فطنت الدبلوماسية المغربية، إلى أن الرهان على المحاور التقليدية لم يعد كافيا في زمن التحولات الكبرى، بعدما تعرض للابتزاز أكثر من مرة، فيما يتعلق بتطورات ملف وحدة المغرب الترابية، من دول بوَّأته منزلة خاصة، كشريك يحظى بموقع استراتيجي.

2- المغرب وألمانيا من توتر سياسي إلى شراكة إستراتيجية

اعتمد الملك محمد السادس منذ توليه الحكم، دبلوماسية جديدة تؤطر علاقات المغرب الخارجية، أساسها نسج شراكات استراتيجية جديدة تحكمها المصالح المتبادلة، وفك الارتهان

[28]- سعيد الصديقي، مرجع سابق.

[29]- "النص الكامل للبيان المشترك المعتمد في ختام مباحثات الملك محمد السادس، ورئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز"، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. https://cutt.us/IGGLp

بالحلفاء التقليديين. وفي هذا الإطار، شهدت الشراكة المغربية – الألمانية قفزة نوعية من خلال توقيع البلدين على عدة اتفاقيات تجارية ومالية جعلت المغرب أهم ثاني بلد استثماري للشركات الألمانية في أفريقيا، بعد دولة جنوب أفريقيا، ما بين 2010 و2020. فمنذ إعلان وزارة الخارجية المغربية بلاغا[30]، على إثر ما راكمته جمهورية ألمانيا الإتحادية من مواقف عدائية تنتهك المصالح العليا للمملكة، أعلن المغرب على تعليق كل اتصال أو تعاون مع السفارة الألمانية في الرباط ومع كل المؤسسات الألمانية التابعة لها، وفي خطوة أكثر تصعيدا تمثلت في استدعاء الرباط لسفيرتها في برلين من أجل التشاور، وهي خطوة دبلوماسية في العلاقات الثنائية ولا تصنف ضمن خانة قطع العلاقات، بل إنها خطوة تسعى إلى إيجاد حل في العلاقات بين البلدين.

من بين أسباب هذا القرار هو اتخاذ ألمانيا "موقفا سلبيا بشأن قضية الصحراء المغربية، إذ جاء هذا الموقف العدائي في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي السابق، اعترافه بسيادة المغرب على إقليم الصحراء المغربية، وهو ما يعتبر موقفا لم يتم تفسيره لحد الآن من طرف ألمانيا".

فقضية الصحراء المغربية هي القضية الأولى الوطنية، التي يسعى المغرب جاهدا إلى إيجاد حل سلمي بين الأطراف المتنازعة، وحشد الدعم الدولي لمقترح الحكم الذاتي الموسع الذي قدمه في 2007، كحل لهذه الأزمة التي عمرت طويلا، فكما أكد الملك محمد السادس في أحد خطبه "أن ملف الصحراء هو النظارة التي ينظر بها المغرب إلى العالم، مشددا على أنه أيضا هو المعيار الواضح والبسيط، الذي يقيس به صدق الصداقات، ونجاعة الشراكات".[31]

وبمحاولة ألمانيا التأثير على الموقف الأمريكي بعد اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، تؤكد موقفها الثابت برفض الإعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الصحراوية، حيث تعتبرها منطقة متنازع عليها حسب الأمم المتحدة.[32]

فيما يخص الملف المغاربي قامت ألمانيا بإقصاء المغرب من الملف الليبي وعدم استدعائه في مؤتمر برلين الخاص بليبيا، في خطوة تمت بعدم احترام الدبلوماسية الألمانية للمؤسسات المغربية، بعد كل الجهود الحميدة التي بذلها المغرب ويبذلها في المسألة الليبية. وحسب بلاغ رسمي لوزارة الخارجية الألمانية، فإنه وعلى مدى العقد الماضي، أجرى المغرب إصلاحات شاملة، مشيرة إلى أنه يلعب دورا رئيسيا في الإستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، حيث يتضح هذا

[30] - See MOROCCO RECALLS ITS AMBASSADOR TO BERLIN, 06/05/2021,Visited 12/3/2023. https://cutt.us/dBW8g

[31]- أنظر الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب، 2022/6/20، تاريخ الزيارة 2023/3/8. https://cutt.us/H8hw2

[32] - ADRIANA KALICKA-MIKOŁAJCZYK, The international legal status of Western Sahara. The Opole Studies in Administration and Law, Opole University Press, Polonia. ISSN 1737-8297, Vol.18,no. 4, 2020; Accepted: 10 December 2020, Visited 16/1/2023. https://cutt.us/egE9g

بشكل خاص من خلال إلتزامه الدبلوماسي بعملية السلام الليبية.[33]

على عكس الأزمات السابقة، ما فتئ المغرب وألمانيا أن أعلنا عن مرحلة جديدة في علاقتهما الدبلوماسية، حيث أعلن وزيرا خارجية البلدين، في مؤتمر صحفي عقد بمقر وزارة الخارجية المغربية في غشت 2022 عقب زيارة رسمية لوزيرة الخارجية الألمانية أنالينا لبيربوك، فتح حوار استراتيجي على مستوى الخارجية وإعادة إحياء اللجنة الإقتصادية للدفع بالتعاون المشترك في المجالين الإقتصادي والمالي، وتعزيز الشراكة في مجموعة من المجالات منها الهيدروجين الأخضر والطاقة والإستثمار، وتمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع، وتطوير العلاقة في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة، كما اتفق الطرفان على انسجام مواقفهما السياسية وتوافق وجهات نظرهما حول إقليم الصحراء الغربية ومنطقة الساحل، والشرق الأوسط وليبيا، ومالي وقضايا إقليمية ودولية أخرى.[34]

إن موضوع الثابت و المتحول في السياسة الخارجية لأي دولة هو أمر وارد، وبما أن المغرب هو واحد من هذه الدول له سياسته الخارجية وله ثوابته واستراتيجية عمل في مجال العلاقات الدولية، فإنه يخضع هو الآخر لتطور الممارسة والعمل الدبلوماسي بشكل عام، استجابة للتحولات الكبرى التي يشهدها العالم منذ العقد الأخير من القرن الماضي، والتي جعلت المغرب يشغل حيزا هاما في الأجندة الخارجية للقوى الدولية سواء التقليدية أو الصاعدة، وحتى الإقليمية منها. وأخذا بعين الإعتبار لهذه المتغيرات الدولية، مما دفعه إلى كسر المحاور التقليدية، باريس، واشنطن، والرياض، بفتح جبهات جديدة تسمح له بتوسيع هامش المناورة، بعدما ولّى عصر الوفاء الإيديولوجي (رأسمالية/ اشتراكية) اعتمادا على شركاء استراتيجيين جدد، يمكن التعويل عليهم للدفاع عن قضاياه، وحماية مصالحه في المحافل الدولية[35].

مما لا شك فيه أن قرار فك الإرتباط مع الأحلاف التقليدية، بنسج شراكات جديدة تحكمها البراغماتية والمصالح المتبادلة، وهو ما تمت ترجمته مؤخرا في مواقف ثابتة من خلال التحالف الإستراتيجي الجديد بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وإحيائه لعلاقات كانت تجمعه بحكم التاريخ مع إسرائيل، وأخيرا التقارب الإقتصادي بينه وبين بريطانيا.[36]

من خلال هذا التنويع في الشراكات يتضح أن للمغرب خيارات أخرى ذات مصداقية مطروحة، فالمغرب يعتبر نفسه قوة يمكنها أن تلعب دورا رئيسيا على مستوى النظام الإقليمي، بغض النظر عن التحديات التي تعيقه للعب دور مؤثر في المجال الدولي، هو الإعاقة التي يعاني منها إقليميا "**قضية الصحراء، وعلاقته مع الجزائر**

[33] - Germany and Morocco: Bilateral relations, Federal Foreign office.13/12/2021. Visited 17/9/2022 https://cutt.us/wJfag

[34]- أنظر، ألمانيا تدعم الإصلاحات التي قام بها المغرب خلال العقدين الأخيرين (بيان مشترك)، وكالة المغرب العربي للأنباء، نشر بتاريخ 24 مارس 2022، تاريخ الزيارة 2022/9/16. https://cutt.us/SFPuA

[35]- كريمة بليش، العلاقات المغربية الإماراتية، شراكة استراتيجية نموذجية، جزيرة التكنولوجيا الطبعة الأولى 2022، ص 9.

[36]- كريمة بليش،مرجع سابق، ص10.

وتونس وموريتانيا التي تسعى أن تبقى في منطقة رمادية محافظة بذلك على علاقاتها الجيدة مع المغرب والجزائر، وعلاقاته مع إسبانيا و ألمانيا" وبالتالي يريد التأكد من أن التحولات العالمية لا تضر بمصالحه، وعليه فهو يعمل على تقليل تعرضه للأولويات المتغيرة في أوروبا والإتحاد الأوروبي.

خاتمة

تُتجسد سياسة الخارجية للمملكة المغربية في رغبتها الحثيثة في الحفاظ على مكانتها الدولية والإقليمية لأطول فترة ممكنة. يتضمن هذا الهدف تعزيز هذه المكانة وتعزيز التعاون مع الدول الناشئة التي تواجه تحديات مشابهة تلك التي يواجهها المغرب. إن تعزيز هذه العلاقات سيُمكن المملكة من حماية مصالحها الوطنية وتعزيز وجودها على الساحة الدولية.

وعلى الرغم من هذا التوجه نحو توسيع دائرة العلاقات وتنويع الشركاء، فإن ذلك لا يعني الاستغناء عن الحلفاء التقليديين. بل يهدف المغرب إلى تعزيز خياراته الاستراتيجية وتوسيع قاعدة الدعم والتعاون الدولي لديه.

تُعتبر السياسة الخارجية للمغرب منفتحة ومُنحازة للحوار والتفاهم، حيث يسعى المغرب لتجنب المواجهة المباشرة وتصعيد الأزمات مع الدول المجاورة والمحيطة به. وبدلاً من ذلك، يسعى لتطبيع العلاقات وتعزيز التفاهم والتعاون مع هذه الدول، عندما تتغير مواقفها إلى الأفضل تجاه القضايا السياسية والإقليمية التي تهم المغرب.

وتتجلى هذه الممارسات في تحولات السياسات الدبلوماسية للمغرب تجاه دول الجوار والدول الأوروبية. بينما تُظهِر بعض الدول، مثل الجزائر على سبيل المثال، سلوكاً مختلفًا، حيث تتجه نحو إثارة الأزمات المستمرة والصراعات الباردة المتواصلة.

إن هذه الممارسات التي تتبناها السياسة الخارجية للمغرب تعكس التوجه الدبلوماسي والسياسي الذي يتسم بالحكمة والحذر، ويهدف إلى تعزيز المصالح المشتركة بين الأطراف المختلفة. يركز المغرب على التسوية كأداة لحل النزاعات وتحقيق الاستقرار الإقليمي، حيث يؤمن بأهمية الحوار والتفاهم في حل المشكلات السياسية والإقليمية.

يعتبر المغرب الهيمنة الجيوسياسية على المنطقة كأساس لتعزيز مكانته الدولية، حيث يسعى للعب دور فاعل وإيجابي في القضايا الإقليمية والدولية. يتبنى المغرب مبدأ التعاون المتبادل مع الشركاء الدوليين، ويعمل على بناء علاقات استراتيجية تستند إلى الثقة المتبادلة والتعاون المثمر.

تتمثل أهمية تحقيق المصالح المشتركة في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني. يهدف المغرب إلى بناء علاقات استراتيجية قائمة على المبادئ الأساسية للبراغماتية، حيث يعتبر التفاوض والتوصل إلى اتفاقات متبادلة هو السبيل لتحقيق المصالح المشتركة وتعزيز العلاقات الثنائية والإقليمية.

ردمد : 8152 – 2737
معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

علاوة على ذلك، يسعى المغرب للعب دور فاعل في تعزيز الأمن ومكافحة التهديدات الإرهابية والتطرف. يؤمن المغرب بأهمية التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات لمكافحة هذه التحديات الأمنية، ويعمل على تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين في هذا الصدد.

بشكل عام، فإن سياسة الخارجية المغربية تسعى إلى بناء علاقات قوية ومستدامة مع الدول المجاورة والدول الأخرى في العالم، وذلك من خلال تعزيز التفاهم والتعاون المتبادل والتوصل إلى حلول شاملة تحقق المصالح المشتركة. تعكس هذه المبادئ الرؤية الشاملة للمغرب في تحقيق الاستقرار والتنمية وتعزيز دورها الإقليمي والدولي.

المراجع

كريمة بليش، العلاقات المغربية الإماراتية شراكة استراتيجية نموذجية، الطبعة الأولى، جزيرة التكنولوجيا، 2022.

ليلى خليل بديع، أضواء وملامح من الساقية الحمراء ووادي الذهب، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

محمد الوردي رقيعي، السياسة الخارجية الإماراتية بعد أحداث الربيع العربي 2011-2020، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة العربي التبسي- تبسة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2020-2021.

ميغيل هيرناندو ديلاراماندي، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي،

(الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2005).

ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، بيروت 1985. ص 54.

نوال علوي، مؤتمر طنجة وآثاره على العلاقات الجزائرية المغاربية 1958-1962، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة، جامعة محمد الخضر- بسكرة، 2015.

سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية والتحولات الإقليمية والدولية الراهنة، ندوة وطنية من تنظيم مختبر الدراسات الدستورية وتحليل الأزمات والسياسات، جامعة القاضي عياض كلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية مراكش، بتاريخ الأربعاء 30 يونيو 2021. تاريخ الزيارة 2022/1/28. للإستزادة أنظر الرابط التالي: https://cutt.us/CqWT7

سعيد الصديقي، الموقف الإسباني الجديد من قضية الصحراء الغربية وتداعياته الإقليمية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة 13 أبريل 2022.

سعيد جلاوي، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956-1987، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2015.

الصادق شعبان، النظام السياسي التونسي، نظرة متجددة، الدار العربية للكتاب، تونس، 2005.

أحمد بن صالح، السياسة: إضاءات حول نضاله الوطني والدولي، منشورات المؤسسة، تونس 2002.

رتيبة برد، إستراتيجية الهيمنة الإقليمية، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد (02)، السنة (2021).

إسماعيل العربي، حاضر الدول الإسلامية في القارة الافريقية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

وليد عبد الحي، العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد 6، يناير 2014.

خيرالدين باشا، أزمة الجزائر والمغرب: جذورها، تطوراتها وتداعياتها المحتملة، بتاريخ 2022/6/7، تاريخ الزيارة 2022/12/21. https://cutt.us/qDRr6

"النص الكامل للبيان المشترك المعتمد في ختام مباحثات الملك محمد السادس، ورئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز"، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. https://cutt.us/lGGLp

"النص الكامل للخطاب الملكي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس للأمة بمناسبة عيد العرش المجيد، بتاريخ 30 يوليوز 2012. https://cutt.us/X5Hft

ألمانيا تدعم الإصلاحات التي قام بها المغرب خلال العقدين الأخيرين (بيان مشترك)، وكالة المغرب العربي للأنباء، نشر بتاريخ 24 مارس 2022، تاريخ الزيارة 2022/9/16. https://cutt.us/SFPuA

بلاغ للديوان الملكي: صاحب الجلالة الملك محمد السادس يستقبل رئيس الحكومة الإسبانية، فخامة السيد بيدرو سانشيز، الخميس 07 أبريل 2022، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الافريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، https://cutt.us/iYY9k

بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج. تاريخ الزيارة 2023/1/5. https://cutt.us/Z56I7

بلاغ وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج . تاريخ الزيارة 2023/1/5. https://cutt.us/DSSPD

تقرير السفير التونسي في باريس، أرشيف الخارجية التونسية، ملف المغرب العربي، صندوق: 58، في 4 يناير 1962.

الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى التاسعة والستين لثورة الملك والشعب، 2022/6/20، تاريخ الزيارة 2023/3/8. https://cutt.us/H8hw2

قرار مجلس الأمن حول ليبيا 2259 (2015) تاريخ الزيارة 2023/2/18. https://cutt.us/oevBT

كتابة الدولة للشؤون الخارجية في يناير 1961، مركز التوثيق القومي التونسي، رقم: B21 -، في 3 يناير 1962.

مراجع باللغة الأجنبية

Mohamed Yazid, (2015) The theory of hegemonic Stability : Hegemonic Power and international Political Economic stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3,No.6.

François Soudan, Maroc – Algérie : La montée des périls, Jeune Afrique, 25 février 2021. (accessit Mars 1 , 2023) visited : 18/2/2023 https://cutt.us/PIXao

Archive, C.D.N. La documentation hunisinne, testes et documents, dunettes, chruncilogie des nelhtionis huniso mancaites, 1956

The Eighth Tokyo International Conference on African Development (TICAD8) (Tunisia) . Ministry of foreign affairs of Japan, November 11, 2022, Visited : 16/3/2023 https://cutt.us/pe69o

See MOROCCO RECALLS ITS AMBASSADOR TO BERLIN, 06/05/2021,Visited 12/3/2023. https://cutt.us/dBW8g

ADRIANA KALICKA-MIKOŁAJCZYK, The international legal status of Western Sahara. The Opole Studies in Administration and Law, Opole University Press, Polonia. ISSN 1737-8297, Vol.18,no. 4, 2020; Accepted: 10 December 2020, Visited 16/1/2023 https://cutt.us/egE9g

Germany and Morocco: Bilateral relations, Federal Foreign office.13/12/2021 Visited 17/9/2022 https://cutt.us/wJfag